مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

مفهوم العدالة عند (أمارتيا سن)

The concept of justice according to (Amartya Sen)

م. م. فريد دلَشاد محمد

Fareed Dilshad Mohammed

كلية العلوم السياسية- قسم العلوم السياسية- جامعة السليمانية.

Farid.mohammed@univsul.edu.iq

م. م. عثمان عبدالله احمد

Othman Abdullah Ahmed

- كلية التربية شهرزور – قسم التنمية البشرية – جامعة حلبجة.

othmanabdalla20@gmail.com

العدالة، أمارتيا سن، الرؤية، فكر سياسي اللبرالي، نظرية العدالة.

.Justice, Amartya Sen, Vision, Liberal Political Thought, Theory of Justice

Abstract

This study presents an analytical and critical exploration of the concept of justice as proposed by the Indian philosopher and economist (Amartya Sen). It highlights Sen's intellectual contributions aimed at broadening the horizons of justice and connecting it with freedoms and human development. His approach is distinguished by transitioning the concept of justice from idealistic theorization to practical application, making it highly relevant in the context of contemporary issues. Sen's perspective on justice represents one of his most innovative contributions among modern ideas and theories. Striving to understand justice within its intellectual and theoretical framework is a noble endeavor that requires engaging with his ideas. While Sen's views on justice and related concepts are not without criticism, justice remains a profound virtue in contemporary political thought, inspiring others to focus on its importance. Sen's theory is built on the foundations of capabilities and social choices, with a focus on reducing oppression and expanding our thinking about justice. What sets him apart from other thinkers is his ability to shift our perspective from an idealistic and theoretical level to a practical and realistic one.

الملخص

تناول هذا البحث دراسة تحليلية نقدية لمفهوم العدالة لدى الفيلسوف والمفكر الاقتصادي الهندي (أمارتياسن)، مع التركيز على إسهاماته الفكرية التي تهدف إلى توسيع أفق العدالة وربطها بالحريات والتنمية البشرية. يتميز نهجه بتحويل مفهوم العدالة من التنظير المثالي إلى التطبيق العملي، ما يجعله ذا أهمية في سياق القضايا المعاصرة. أراء المفكر الهندي المعاصر (امارتيا سن) حول العدالة، وهي من أحدث أرائه من بين جميع ألأفكار المعاصرة والنظريات المختلفة. إن السعي من أجل فهم مفهوم العدالة في ألإطار الفكري والنظري هو هدف نبيل بحد ذاته، لأن تحقيق هذا الهدف أمر غير ممكن دون ألإلتفات الي أفكار وأراء (أمارتيا سن)، فمنظور (أمارتيا سن) للعدالة والفاهيم المرتبطة بها، هو أمر لايخلو من النقد، إلا أن العدالة تبقي في الفكر السياسي المعاصر كفضيلة كبيرة، مما يحفز الاخرين من المفكرين والمنظرين من أمثال (أمارتيا سن) السعي للإهتمام بها. لقد أسس (أمارتيا سن) نظريته بناء علي القدرات وألإختيارات الاجتماعية، لأنه كان يسعي من أجل تقليص مساحات القمع وتوسيع نطاق تفكيرنا تجاه العدالة، ما يميز (أمارتيا سن) عم المكرين الاخرين، هو قيامه بنقل تفكيرنا من المستوي المثالي والنظري الي المستوي الواقعي والعملي.

المقدمة

لطالما كانت العدالة موجودة الى جانب الإنسانية وكانت المطلب الدائم للأفراد، إن الحديث عن العدالة في الفكر السياسي، يأخذنا الى الكتب الفكرية القديمة في عهد الإغريق عند كل من (سقراط، أفلاطون، أرسطو). يرى أفلاطون العدالة كفضيلة كبيرة، ولكن سقراط كان يدعم العدالة التقسيمية، وبعد ذلك جاء السفسطائيون وقاموا بربط العدالة بقوة القانون. تضمنت العدالة منذ القدم وفي جميع العصور المختلفة الكثير من المعاني والتفسيرات المختلفة، وفي الفكر اللبرالي المعاصر هناك رؤى وإتجاهات جماعية مختلفة تجاه العدالة، ألا أن جميعها تتفق فيما بينها على توفر الفرص المتساوية للجميع، إلا أن ألأمر وفي نهاية المطاف يتعلق بجهود وحصة الفرد نفسه، يقول اللبرتاريين صحيح بأن الجميع يولدون متساويين، ألا أن لكل فرد مهارته وموهبته تميزه عن الاخرين، يؤكد اللبرتاريين بأن الفرد صاحب كيانه وعليه تقبل النتائج السلبية والإيجابية ويجب عليه أن يتحمل مسؤولية ذلك، وإذا كان الشخص رابحاً فإن هذا الربح هو لنفسه، ولذلك يعتقدون بأنه ليس من العدالة إعطاء المال لمن لا يعملون. وبين هذه الإتجاهات المختلفة هناك حديث يجري حول العدالة من حيث الكمية والنوعية والمبادئ النظرية. وذلك بهدف الوصول الى العدالة وتطبيقها داخل النظام السياسي، لأن إنهيار العديد من ألإنظمة ونشوب الفوضى مرتبط بعدم وجود العدالة وإنتشار الفساد وألإستبداد ومن هنا تتبين أهمية العدالة بالنسبة لأمن وإستقرار النظام السياسي وألإزدهار ورضا الشعب، وتهتم بها كل المعتقدات والأيديولوجيات السياسية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار وخاصة إتجاه السياسة اللبرالية المعاصرة. يقوم هذا البحث بتسليط الضوء على افكار ومعتقدات المفكر الهندي المعاصر (أمارتيا سن) الذي قام بطرح افكار ومعتقدات حديثة بهذا الشان. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مفهوم العدالة عند المفكر الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. حيث يعتبر تصوره للعدالة من أهم الإسهامات المعاصرة في نظرية العدالة، خاصة في ربطه بين العدالة والتنمية والحريات الأساسية للإنسان. كما تبرز أهمية البحث في مناقشة أفكاره التي تتجاوز النظريات التقليدية للعدالة وتقدم رؤية أكثر واقعية وعملية.

أهداف البحث:

١ .تحليل مفهوم العدالة عند أمارتيا سن وأسسه الفلسفية والفكرية

٢ .دراسة العلاقة بين مفهوم العدالة والقدرات البشرية في فكر سن

٣ .توضيح كيفية ربط سن بين العدالة والتنمية والحرية

٤ .مناقشة نقد سن للنظريات التقليدية للعدالة

٥ .استكشاف تطبيقات نظرية سن في العدالة على القضايا المعاصرة

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في دراسة وتحليل مفهوم العدالة عند أمارتيا سن، حيث تطرح الدراسة الأسئلة التالية:

١. ما هو مفهوم العدالة عند أمارتيا سن وكيف يختلف عن النظريات التقليدية للعدالة؟

٢ .ما هي العلاقة بين مفهوم العدالة والقدرات البشرية في فكر سن؟

٣ .كيف يربط سن بين العدالة والتنمية والحرية؟

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، حيث يتم:

-تحليل النصوص الأصلية لأمارتيا سن المتعلقة بموضوع العدالة

-دراسة مقارنة لأفكاره مع نظريات العدالة الأخرى

-تتبع تطور مفهوم العدالة في فكره من خلال كتاباته المختلفة

- مناقشة الانتقادات الموجهة لنظريته وتقييمها

هيكلية البحث: يتكون البحث من مبحثين ومقدمة والنتائج. يشكل المبحث ألأول ألإطار النظري للعدالة ويتكون من مطلبين، يتناول المطلب الأول ماهية العدالة، ويتناول المطلب التالي تطور مفهوم العدالة في الفكر السياسة اللبرالية المعاصرة، أما المبحث الثاني فيتناول ماهية ومعنى العدالة عند (أمارتيا سن) من خلال مطلبين، يتناول المطلب ألأول أهمية أفكار (أمارتيا سن)، أما المطلب الثاني فهو يتناول تفسير فكرة العدالة من قبل (أمارتياسن).

المبحث ألأول : ألإطار النظري للعدالة : أن وجود إطار نظري يخدم البحث ومحتواه، لقد حاولنا في هذا المبحث ومن خلال محورين شرح وتفسير المفاهيم الرئيسية للعدالة، وذلك من خلال عرض معنى وماهية وأنواع العدالة في المبحث ألأول، وعرض وتحليل تطور مفهوم العدالة في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر.

المطلب الأول: ماهية العدالة: أن وجود ألإشكالية والتعقيد في ماهية العدالة أمر طبيعي، ويمكن أن تكون ماهية الفلسفة وألأخلاق والحق مختلفة ايضاً، لذلك ومن أجل فتح هذه العقدة، تم شرح معاني وتعريفات وأنواع العدالة في هذا المبحث وذلك من خلال ثلاثة نقاط :

أولاً : معنى العدالة: من الناحية اللغوية وفي أستخداماتنا اليومية، فإن لمفهوم العدالة كمصطلح معاني مختلفة، وقد تم توضيح ذلك في النقطتين التاليتين:

١- المعنى اللغوي للعدالة : كلمة العدالة من حيث الناحية اللغوية تعني كلمة الحق أو ألشخص الذي ينطق بالحق والعدل[١] ، في اللغة العربية توازي كلمة (العدل) العدالة، ولأن كلمة العدل هي مصدر كلمة العدالة فإن المعنى ستناقض الظلم وألإستبداد، اي دوام ألإدراك للحق في النفس والتأييد للحق، أو قد تعني موقف معتدل بين طرفين مختلفين[٢] . هنا توجد ملاحظة منهجية على معنى اللغوي للعدالة، ونحن بحاجة الى التمييز بين (العدالة) و(العدل)، يتمحور كلمة العدل حول تنفيذ القوانين والشرائع، ولكن العدالة تعني ألأمن وألإستقرار ألإجتماعي وتجسيد السعادة والرفاهية وألإحترام المتبادل إستناداً الى مبدأ المساواة بين جميع ألأفراد، إذاً العدل هو جوهر القانون من حيث الأهداف والمنطق، إلا أن العدالة تخترق هذا المحتوى القانوني الى محتويات ومستويات ساسية وإقتصادية وإجتماعية وفلسفية[٣] .

٢- معنى مصطلح العدالة : تم تعريف مصطلح العدالة في قاموس اكسفورد بأنها (كل عمل يتم بين ألأفراد بشكل متساوي، والعدالة هي ألأعمال المبنية على التصرفات العقلانية، وهو نظام قانوني يستخدم لمعاقبة المتهمين أو الخارجون عن القانون[٤] ، تم تعريفه في القاموس السياسي بانه (عبارة

عن وضع متوازن نسبياً)[٥] ، ولكن إذا اخذنا المعنى العام لمفهوم العدالة وكما جاء في التعريفات القديمة فإن العدالة تعني (إعطاء كل ذي حق حقه)، وقد إستند هذا المعنى العام الى الحقوق الطبيعية. فمسؤولية ألإنسان هي تحقيق الخير وتجنب الشر. كما هي شأن القوانين الأخلاقية التي تهدف الى تحقيق المصلحة والفضيلة العامة[٦] ، إذا العدالة تعني النقاط المشتركة بين فلسفة الحقوق وألأخلاق والسياسة. هنا يعتبر (طوماس هوبز)* تصنيف العدالة أمراً خاطئاً، ويشدد على أن الفلسفة ألأخلاقية تعمل على تحقيق العدالة على مستوى الفرد، والفلسفة السياسية تعمل على تحقيق ذلك في مستوى العلاقات الإجتماعية، لأن ما يتصل بالفرد هو ألأخلاق. لا يمكن أبداً وصف عمل ألأفراد بالعدالة أو عكسها، فالسطلة هي التي يمكن أن تكون عادلة أو غير عادلة، لأن مفهوم العدالة مرتبط بالقدرة والحكم[٧]. هنا وبخلاف إعتقاد (طوماس هوبز) وبسبب وجود إستخدامات متعددة للمعاني المختلفة لمفهوم العدالة، فإن البحث يؤيد التوجه الذي يؤمن بتصنيف هذا المفهوم.

ثانياً : ما هي العدالة : ما هي العدالة؟ العدالة هي قضية فكرية، أُبدي ألإهتمام بها في الفكر السياسي منذ القدِم وحتى ألآن، ولكن ولأن السؤال الفكري هو سؤال نهائي، فليس من الضروري أن يكون الجواب جواباً نهائياً [٨] ، لذلك فإن سؤال حول ما هي العدالة؟ ليس سؤالاً يسهل حسمه، من ناحية هناك الإتجاه الديني لتحقيق العدالة في المجتمعات البشرية[٩]، ومن ناحية اخرى فإن العدالة هي فضيلة أخلاقية[١٠] ، على الرغم من أن العدالة لا تختزل فقط في ألأخلاق. إلا أن العدالة في الإستخدامات اليومية تعني كل ما هو صحيح من الناحية ألأخلاقية، على سبيل المثال (صيانة ألأمانة)، وهذا يعني بأن لمفهوم ألعدالة معاني مختلفة في الحياة اليومية، وكذلك لا يوجد فهم موضوعي أو فهم مقبول مسبقاً بشأن مفهوم العدالة، ما موجود هو مجموعة من ألإتجاهات المختلفة تتسابق فيما بينها. ومن الناحية الفسلفية العدالة هي مبدأ مثالي ومن صنع البشر وعليه يجب على الجميع أحترامها والقيام بتنفيذها. إذا كانت العدالة مرتبطاً بشئ فإن هذا الشئ سيكون بموازاة الخير والحقوق، مما يعني دوام المساواة والاستمرارية، اما إذا ارتبط بفعل ما، فإن ذلك سيعني فضيلة مبدئية[١١]. هناك من يدعي بأن العدالة عبارة عن مفهوم تقسيمي، ولكن ليس من الواضح الجهة التي تسعى الى هذا التقسيم، فإذا سُئِلوا عن المكافأت والعقوبات التي تحققها العدالة؟ ربما سيقولون أن العدالة مرتبط بتقسيم كل ما هو متعلق بـ(الثروات، الواردات، الرفاهية، الحرية، الصداقة والحب ... الخ)، لذلك كلما حاولت تطبيق مفهوم العدالة على كل مفردة من هذه المفردات، فإنك لن تجد دليلاً حاسماً على وجود هذه التقسيمات بين الامور ألاخرى، لذلك المؤيدين للتقسيم العادل للثروات المادية، ربما يكونون غير موافقين على التقسيم العادل لمشاعر الحب، إذا من الصعب بناء أساس معين لتقسيم مفهوم العدالة قابل للتنفيذ والتطبيق في جميع مجالات الحياة المختلفة [١٢]. و إذا ما لاحظنا الجانب القانوني فسنرى بأن الجانب القانوني مهتم بالعدالة القانونية، وذلك من خلال توزيع أو تقسيم قوانين العقوبات بشأن جرائم مثل ألإغتصاب وإلحاق ألأذى والتعويض في حالة حدوث ألحاق الضرر، بهذا المعنى فإن العدالة تعني تنفيذ مجموعة من القوانين والتعليمات، ولكن ولكي تكون هذه القوانين عادلة، يجب أن تكون لها مجموعة من

ألأسس ألأخلاقية، وهنا سوف نرى نوعين من العدالة، أولاً : (العدالة ألإجرائية) * وهي مرتبطة بكيفية بكيفية صياغة التعليمات وتنفيذها، ثانياً: (العدالة الموضوعية) ** وهي مرتبطة بالتعليمات والقوانين نفسها، إذا ماهو العدل وهو اللأعدل؟ يمكن أن يكون السؤال حول العدالة بأي شكل من الشكلين اللذان تم ألإشارة اليهما مهماً بحد ذاته، لأن الأمر مرتبط بموضوع ألإنصاف، ويقرر الناس بأنفسهم حدود القوانين، ومن ثم يعملون على ألإلتزام بها، لأنهم يؤمنون في قرارة أنفسهم بأن الحفاظ على هذه الحدود هو أمر عادل بحد ذاته، وإذا لم يكن القانون عادلاً، فإن هذه القوانين تعتبر غير عادلة، ويمكن أن يبرر الناس مخالفتهم لمثل هذه القوانين [١٣].

ثالثاً : أنواع العدالة :

للعدالة الكثير من ألأنواع المختلفة ومنها [١٤]:

١- المناصفة : سيتند هذا النوع من العدالة الى الحقوق والمصالح معاً، المناصفة هي صدور ألأحكام على الامور بما يتوافق مع روح القانون، ولكن العدل هو صدور الأحكام طبقاً لنصوص القوانين.

٢- التكافؤ : إذا كان الجماعات والأفراد يميلون الى مناصرة مجموعة معينة، تمتلك نفس الخصوصيات الثقافية والسياسية، وإذا كانوا يعتقدون بأنهم متشابهون فيما بينهم، فعليهم أن يكونوا مشاركين في التبعات والتداعيات أيضاً.

٣- العدالة الطبيعية : وفقاً لهذا النوع يتم النظر الى ألامور من منظور الحقوق الطبيعية، وهي متعلقة بمطلب اساسي وهو الوجود في الحياة، أو وجود الحياة، وهي قريبة من مبدأ عظمة ألأعمال الخيرة.

٤- العدالة التبادلية : هذا النوع معروف بخاصية إحترام العلاقة التعاقدية التي تُلزم الفرد بمنح الحقوق الى ألآخرين بشكل كامل، دون المساس بالقيم الشخصية والمكانة ألإجتماعية.

٥- العدالة ألإجتماعية : يتم تطبيق هذا النوع من العدالة للمصادقة أو الموافقة على مشاعر ألأغلبية وحقوقهم ومطالبهم، كواجب وفقاً لضرورتها وحاجتها.

٦- العدالة السياسية : إنتشار ألأفكار الديمقراطية لدى معظم السياسيين، يعتبر بحد ذاتها ضرورة لتحقيق العدالة السياسية، ويتوقف هذا على حق المشاركة السياسية للمواطنين لإدارة شؤون الدولة والتفكير فيها. يمكن القول بأن مفهوم العدالة وإستخدامها في الحياة اليومية هي مختلفة عن المعنى اللغوي الحقيقي للمصطلح. وعلى الرغم من التركيبة المعقدة للمفهوم، إلا انه يحتل مكانة كبيرة لدى الكثير من ألأديان وألأفكار والمذاهب والنظريات السياسية الاجتماعية، لذلك من الطبيعي تصنيفه وتقسيمه الى عدة أنواع مختلفة.

المطلب الثاني : تطور مفهوم العدالة في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر : في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر وبعد إستلام الميراث الفكري في العصور السابقة، إكتسب مفهوم العدالة معنى أوسع، فنتج عن ذلك تطورات كثيرة وظهرت العديد من النظريات السياسية والفكرية المختلفة، لكل واحدة منها منظورها الخاص، ومن خلال ألأهداف والفرضيات والمبادئ النظرية التي تحملها، تسعى من أجل المشاركة في التطور النظري لمفهوم العدالة. من أهم هذه النظريات ما يلي :-

أولاً : النظرية النفعية : يعتقد أنصار هذه النظرية بأن الإنسان هو شخص أناني بطبعه، مما يدفعه هذا الى البحث عن المتع والملذات والرفاهية والسعي لتجنب ألألام الناتجة لكل عمل يقوم به، لذلك تتوقف قيمة أي تنظيم سياسي وإجتماعي على المنفعة الكتسبة التي تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الرفاهية ولأكبر عدد ممكن للأفراد، لذلك تدور أفكار هذه النظرية في إطار الفلسفية الفردية، وأصبحت تقديم المبررات والمسوغات لإتجاه الفكر اللبرالي الشغل الشاغل لأنصار هذه النظرية، فيؤكدون بأن الفرد هو شخص مساوي للاخرين من أجل الوصول الى قيمة الرفاهية واللذة وتجنب ألألم، ويعتبر هذا الأمر المقياس الرئيسي لكل تنظيم سياسي[١٥] . ألإنتقاد الرئيسي الموجه الى هذه النظرية يتمحور حول التناقض الموجود بين المفاهيم والتعبيرات المنفعية والمفاهيم والتعبيرات المتعلقة بالعدالة نفسها، حيث تقوم هذه النظرية بتبرير ألأحداث الناتجة عن القمع وألإستبداد، بالإضافة الى ذلك تقوم هذه النظرية برفض التناقض الموجود بين العدالة والمنفعة، ويرى أنصار هذه النظرية بأن العدالة لا تتحق ألا من خلال المبادئ والاسس المنفعية، لذلك يدافعون عن معتقداتهم بأن العدالة ما هي الا الحصيلة الناتجة عن المنفعة وهي ليست مستقلة بحد ذاتها[١٦] .

ثانياً : النظرية المساواتية : وفقاً لهذه النظرية للعدالة قيمة معيارية عظمى وهي موضوع مستقل بحد ذاته، وهي الفضيلة ألاولى التي ومن خلالها يتم التصديق على المؤسسات الاجتماعية، وترى بأن للعدالة أسسها ومبادئها الخاصة بها التي تتجسد في توزيع المكافأت أو ألإمتيازات على كل ما يتمناه المرء من مال وحرية وفرص وإحترام للذات، ويستند هذا التوزيع على مبادئ العدالة المعمول بها في إطار نظام كامل من الحقوق والقوانين والتعليمات التي تستند المجتمعات عليها[١٧] .

ثالثاً : النظرية اللبرالية : يرى اللبراليون بأن فهم العدالة وتحليلاتها الإجتماعية يبدأ من الفرد، وتؤكد النظرية أستقلالية وسيادة الفرد على جسده وتصرفاته وكل ما يملكه، وكذلك له الحق في ممارسة حياته الشخصية والتمتع بالحماية العقلية والجسدية[١٨] ، وعلى الرغم من قيام اللبراليين بالدفاع عن المساواة بين ألأفراد، ألا أنهم يدركون بأن ألأفراد غير متساويين في مهاراتهم وقدراتهم ومصالحهم، ويعتبر أنصال هذه النظرية من أقوى المنتقدين أمثال (جون راولزي)* ونظرية المساواتية، حيث يؤمنون بأن المهارات والقدرات الشخصية نابعة من المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وفي القرن العشرون حقق اللبراليون أقصى نفوذ لهم، من أجل صون حقوق الفرد في وجه سلطة ألأغلبية والدولة والفكر ألإجتماعي، واكدوا على الفرد وحقوقه بشكل أكبر، ومن أجل التغلب على المشاكل وتعقيداتها يشددون على وجوب حق الملكية وعلى حرية الفرد في التصرف فيما يملكه بغض النظر عن تبعات هذا ألأمر من إرتفاع وأو إنخفاض نسبة الانتاج، حيث أنهم يؤمنون بوجود قانون خفي يشرف على العمليات ألإقتصادية، وهذا القانون هو قانون طبيعي يهيمن على العملية برمتها، ولا يحتاج هذا الامر الى أي تدخل خارجي من قبل الدولة، لأن هذا التدخل من شأنه تشويه الواقع وخلق ظروف غير عادلة[١٩] .

رابعاً : نظرية العدالة الجماعاتية : تعود جذور أفكار مذهب الجماعاتية الى المفكرين الاشتراكيين الطوبائيين في القرن التاسعة عشرة، وقد تحول بعد ذلك ألإهتمام بالجماعات بموضوع ثابت في الفكر

السياسي، وتحول الجماعاتية بعد ذلك الى مدرسة فكرية مستقلة، وشهدت تطورات كبيرة خاصة في ستينات قرن العشرين، فقد كان أنصار هذه النظرية يؤكدون على تطوير الثقافة والثقافة العامة في المجتمعات اللبرالية، وكانوا يؤكدون أيضاً على ألإحتياجات الجماعية مقابل حقوق وحرية الفرد، ووقفوا في وجه نظرية المساواتية[٢٠]، ويعتقد بعضهم بأن لاوجود لجماعة حقيقية لا تمتلك المبائ وألأسسس الضرورية للعدالة خاص بها، مما يوصل هذه الفضيلة الى قمة الكمال، وتجسيد المساعدة والتناغم داخل المجتمع[٢١] . يمكن القول بأن هناك العديد من النظريات المختلفة في الفكر اللبرالي المعاصر، وتشارك جميعها في توسيع تطوير معنى مفهوم العدالة، فأصبحت تتسع لمفاهيم أخرى مثل الحرية والمساواة والحق والمنفعة والفرص.... وفي النهاية يتضح لنا جلياً بأن العدالة هي فضيلة أنسانسية غاية في الرقي وتستحق العناية بها وألإلتفات اليها على مستويات مختلفة، ألا أنها وفي الوقت مفهوم معقد من حيث المعنى، ومن أجل فهمها والتعرف عليها سنحتاج الى مساعي مستمرة وجهود دؤوبة، لا سيما وأن الفكر اللبرالي المعاصر هو مكان للنقاش بين ألإتجاهات النظرية والفكرية المتناقضة.

المبحث الثاني : ماهية العدالة عند (أمارتيا سن) : ان فهم ماهية العدالة عند (أمارتيا سن)* ليس بالأمر الهين، لأن المفهوم متشابك مع الفرضيات والمصطلحات المتداخلة بين العلوم(ألإقتصادية، السياسية، الفلسفية، ألأخلاق والتأريخ....) لأن (أمارتيا سن) يقوم بربط الحقائق الخارجية والداخلية معاً لبناء إتجاه ومنظوره الشخصي حول ماهية مفهوم العدالة، في هذا المبحث ومن خلال محورين مختلفين، سنقوم بعرض هذا المنظور: -

المطلب ألأول : أهم أراء (أمارتيا سن) : قام هذا المفكر ببذل جهود كبيرة لتثبيت أفكاره وارائه، وقد استند في جميع أعماله على هذه ألأفكار إلا نادرا، وسنعرض ارائه في عدة نقاط:

أولاً: فكرة القدرات الاساسية: هذه الفكرة من أكبر إبداعات (أمارتيا سن) التي قدمها في الثمانينات مع (ماسا نوبساوم) في مجال علم ألإقتصاد، وقد إنعكس ذلك فيما بعد على فلسفة ألأخلاق والفكر السياسي، وأستطاع أن يقف بوجه نظرية المنفعية، من الوضح بأن الحرية الفردية كان الموضوع الرئيسي في نظريات العدالة، ولم بوسع هذه الفكرة إشراك الجميع في الحقوق والحريات الاساسية بشكل متساوي، لذلك لم ينجح فكرة ربط الحريات والمساواة، لطالما تم تقديم الحرية على المساواة، وعلى الرغم بأن هذا التقديم كان أكثر شدةً لدى اللبراليين من المساواتية، ألا أن حدود الحرية كانت أكثر إتساعاً، في كانت هذه الحدود أكثر ضيقاً عند أنصار المساواتية، ولم يكن في مقدور هذا تحقيق التوازن من خلال أداة إقتصادية، لذلك إذا كان الفرد يعيش في بلد فقير وفي ظل أوضاع خطيرة، ما هي ألإستفادة مرجوة من الحريات فيما لو كان موضوع أساسي أم غير اساسي[٢٢]. هنا وفيما يتعلق بالعدالة، لم يتم تجاهل الحريات، فكل المواضيع وألأفكار الاخرى كالقدرات والخيارات الاجتماعية، تم بناؤهما على الخيارات والحريات الموضوعية، والنقطة الثانية هي متساوية بحد ذاتها مع فكرة القدرات، وهكذا سيكون في مقدور الافراد توظيف قدراتهم ومهاراتهم وفقاً لأسلوب حياتهم، هنا يتم إستخدام التعبيرات الحقيقية مع الحقائق الواقعية لإيجاد الحقائق الخارجية، فـ(سن) يسعى من أجل جميع البيانات والحريات الموضوعية

معا[٢٣]. لقد دخلت فكرة القدرات الى جميع أقسام ومراحل نظرية العدالة (ألأسس الفكرية والنسبية والتنفيذية والعملية)، كان (سن) يحاول إيجاد النقاط المشتركة بين الرؤى المختلفة داخل المجتمع من أجل حياة افضل، فهو يرى بأن ذلك أحسن من أن تحتل الحريات ألأولوية ألأساسية بين الموضوعات الاخرى، وبعد قيامه بتفسير القضايا الرئيسية، نقل المبادئ الإجتماعية الاساسية من إحترام للذات الى إحترام الذات من أجل الذات نفسه، وقد فتح هذا الباب للخروج من ألإتجاه ألاحادي نحو التعددية الفكرية وقبول التحليلات المختلفة لجميع ألأفراد[٢٤]. كان (سن) يريد تجاوز إطروحة (راولز) عن العدالة من الناحية التطبيقية والواقعية، من أجل تحويل قضية العدالة الى قضية الحرية والوصول الى فكرة القدرات وألإمكانيات الى أن يصل الى مستوى التنمية البشرية المستدامة، إذن فإن قضية تثبيت الحقوق والحريات لم يطرأ عليها أية تغييرات، ولكن (سن) قام بتطبيق العدالة الإجتماعية فقط، وبدلا من ذلك إستخدم مفهوم حرية القدرات وألإمكانيات وقام بتوسيع افقه من أجل التنمية البشرية المستدامة [٢٥].

ثانياً : فكرة الخيار الإجتماعي : يتمثل أهم مميزات فكرة الخيار ألإجتماعي في الجانب التطبيقي لنظرية (أمارتيا سن) عن العدالة، فهو يرى بأن العهد الجديد للعدالة يتضمن إتجاهين مختلفين، يستند ألإتجاه ألأول على فكرة العقد الاجتماعي التي تبدأ من (هوبز) وصولاً الى الى أشهر فلاسفة القرن العشرين وهو (جون راولز)، النظريات المؤيدة لهذا الإتجاه دائماً ما يعتمدون على الفضيلة المؤسساتية العليا، وهذا يعني فرض اتجاه المؤسساتية على المجتمع.أما ألإتجاه الثاني فهو ذلك الذي يعتمد على فكرة الخيار الإجتماعي بدأ من (أدم سمث) * عالم ألإقتصاد البريطاني، الذي يعتبر اب علم الإقتصاد الحديث، وصولاً الى عالم ألإقتصاد الحديث في القرن العشرين (كينس أرو*)[٢٦]. أبسط تفسير للخيار ألإجتماعي هو السعي لفهم القرارات العقلانية داخل المجتمع، عندما يكون للافراد حرية ألإختيار، لصنع القرار بشكل مباشر أو غير مباشر، أو اخذ أصواتهم وتأثيراتهم وحقوقهم بنظر ألإعتبار، أو عندما تقوم جماعة صغير بإتخاذ قرار يشكل جماعة أكبر، تدخل كل هذه الامور في إطار فكرة الخيارات ألإجتماعية، لذلك السؤال الرئيسي هنا هو كيفية الوصول الى الحكم العام مثل (الرفاهية ألإجتماعية، المصلحة العامة والفقر ...) ويكون هذا الحكم محل ثقة الجميع [٢٧]، لذلك الخيار ألإجتماعي كإطار فكري له علاقة وطيدة بالعدالة، وتتضمن هذه العلاقة ما يلي [٢٨]:

١- التأكيد على النسبية وليس على المؤسساتية العليا فقط.

٢- إدراك التعددية الحتمية للأسس المتصارعة.

٣- السماح بإعادة النظر وتقديم التسهيلات.

٤- أحتمالية المعالجة الجزئية.

٥- تعدد التفسيرات والتأويلات.

٦- التأكيد على دقة التعابير والأفكار.

٧- إعطاء الدور للمناقشات العامة حول الخيارات ألإجتماعية.

ثالثاً : رفض فكرة ألعقد ألإجتماعي : قام (أمارتيا سن) بقبول فكرتي القدرات الأساسية والخيار ألإجتماعي، كأساس لبناء نظريته حول حول العدالة، إلا أنه رفض فكرة ألعقد الإجتماعي في المقابل، ولقد ذكرنا مسبقاً سبب قيامه برفض هاتين الفكرتين، ويجب علينا ألان توضيح المبررات التي دفعه لرفضه هذا. كان أمارتيا سن يرى بأن بناء العدالة على أساس العقد ألإجتماعي سينتهي في نهاية المطاف الى تطبيق العدالة بين المشاركين في هذا العقد، وذلك بناء على الفرضية التي تدعي بان العقد هو أساس الدولة الديمقراطية المعاصرة، وبهذا المعنى فإن العدالة ستكون من نصيب الدول الغربية الديمقراطية المتقدمة فقط، وألأسوء من ذلك هو إستخدام المعايير غير تلك التي توجد عندهم عند تعاملهم مع المجتمعات الاخرى، وهذا منظور أحادي للعدالة، فهو يشدد على وجود مشاكل وإشكاليات كثيرة في العقد الاجتماعي، إلا أن أبرز المشاكل هي كالتالي [٢٩] :

١- إهمال أصوات ألأشخاص من غير أعضاء المجتمع الذي يطبق فيه العقد، إلا إنهم يتأثرون بهذا العقد.

٢- وجود مشكلة إجرائية، علي سبيل المثال قام (راولز) بإبداع ستار الجهالة، لكي يتخلص من مشلكة مناصرة المصالح الضيقة والفردية للمجتمع، إلآ ان الحلول التي قدمها كانت شاملة ومنحازة لمجتمعات دون غيرها، لذلك حرمت هذه المجتمعات منها.

نستطيع القول بأن (أمارتيا سن) قبل فكرتي القدرات الاساسية والخيار ألإجتماعي كأساس لبناء نظريته حول العدالة ولكن في المقابل رفض فكرة العقد ألإجتماعي، لأنه أراد من خلال نظريته حصر ألإستبداد وتنمية والقدرات وتحقيق العدالة والحرية والمساوات للجميع.

المطلب الثاني : فكرة العدالة عند أمارتيا سن: سنقوم هنا بعرض فكرة أمارتيا سن حول العدالة في ثلاثة نقاط رئيسية، النقطة الاولى: توضيح العدالة والمساوات في القدرات الرئيسية، النقطة الثانية: عرض رؤية أمارتيا سن بشأن القضايا المتعلقة بـ(الفقر، الجوع، السوق الحرة، التنمية، الديمقراطية، الهوية واللامساواة تجاه المرأة)، وفي النقطة الثالثة والاخيرة سنقوم بعرض ألإنتقادات التي وجهت الى أراء أمارتيا سن بإختصار.

أولاً : العدالة والمساواة في القدرات الاساسية : قام هو بإقتراح المساواة في القدرات ألأساسية، بمعنى بأن الإنسان حر في القيام ببعض الامور مثل (التربية، التغذية الجيدة، الحركة، التنقل بحرية وتجنب الموت المفاجئ)[٣٠]، إختلاف (سن) حول معنى العدالة مع النظريات الاخرى هو سعيه لتطبيق مبادئ واسس العدالة في المجتمعات البشرية، هنا تظهر الإختلاف بين نظريات العدالة وارائه من خلال سرد (قصة الصراع بين ثلاثة أطفال وألة الناي) *حيث يحاول كل واحد منهم إمتلاك هذه ألالة الموسيقية، هنا يحاول ألإجابة عن السؤال الذي يطرح حول أي منهم يستحق أن يتملك هذه ألالة الموسيقية؟ كيف سيتغير الجواب وفقاً لنظريات العدالة المختلفة، إلا أن (سن) بأن نظام المؤسساتية لن يتمكن أبداً من الوصول الى حكم عادل يرضي جميع ألأطراف، لذلك الحل المناسب هنا هو خلق مجتمع عادل حقيقي، وهذه هي القيمة الحقيقية التي تؤدي الى تثبت مهارة الفرد وتقلل الفقر وإطاء الحق لكل من يريد أن يحقق نتيجة عمله، من هنا فإن العدالة ستكون مناسبة وقابلة للتطبيق في جميع المجتمعات وليس في

المجتمعات الغربية فقط، ومن خلالها يمكن حصر ألإستبداد[٣١]. و على الرغم توجيه ألإنتقادات له بأنه لا يملك نظرية مستقلة للعدالة، إلا أنه قام بصياغة نظرية بشكل مختلف عن الاخرين، فرؤيته للعدلة تتوقف على فكرتي القدرات والخيار الاجتماعي، وقد تم شرح هاتين الفكرتين في هذا البحث، وكي نفهم نظرية (سن) للعدالة، هناك ثلاثة ملاحظات رئيسية تحتاج الى وقفة منا وهي [٣٢] :

١- لكي تتحول أي نظرية الى أساس أو مبدأ للتفكير العملي، يجب أن تحتوي على طريقة لحصر وتقليل ألإستبداد وزيادة العدالة، بدلاً من مدح المجتمعات التي تتمتع بالعدالة الكاملة، وإلا فإنها تقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه جميع النظريات الاخرى، إذن وبدون وجود تفكير عملي لن تستطيع أية نظرية من تحقيق العدالة من خلال بناء قرار المؤسساتية العليا.

٢- ربما يوجد العديد من ألاراء المختلفة بشأن العدالة، لذلك هي بحاجة الى المقارنة والتنظيم، ولا يمكن أن تكون بعيدة أن عن التفكير النقدي، ولكن ليس من الضروري أن تكون النتائج مشابهة للنتائج السابقة، والفيصل هنا هو الحديث العقلاني بين تلك ألاراء العقلانية.

٣- قد يرتبط ألإستبداد بالسلوك العدواني، أكثر من إرتباطه بالتقصير المؤسساتي، لأن العدالة في نهاية الامر مرتبط بنمط الحياة، وليس بطبيعة المؤسسات، لذلك تنشغل معظم النظريات بكيفية تكوين المؤسسات العادلة، وفي المقابل أعطت دوراً صغيراً بالتصرفات والسلوكيات والحياة الواقعية للناس.

من جهة أخرى يؤيد أمارتيا سن العدالة الاجتماعية، ولكن شريطة أن لا يعارض ذلك رفاهية الناس، فقد يمكن أن تكون أهداف ومقاصد الشخص الواحد مختلفاً عن رفاهيته الشخصية، لا يشكل هذا أي مشكلة للعدالة ألإجتماعية شريطة أن لا يتمركز حول ذاته، فقد لا يشعر الفرد ما هي ألأوضاع الجيدة وما هي السعادة والرفاهية كي يسعي من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية. لذلك تتطلب العقلانية منا أن نسعى من أجل توسيع وإغناء معرفة الفرد، كي لا يسعى هؤلاء من أجل الرفاهية الشخصية والعدالة ألإجتماعية، فعلى كل واحد أن يعرف رغباته وأهدافه الصحيحة والجيدة، لأنها ضرورية لرفاهيته الشخصية والعدالة ألإجتماعية للمجتمع [٣٣]. بالنسبة لـ(سن) مبادئ العدالة قلما ترتبط بالمؤسسات، بل هي ألأكثر إرتباطاً بالحياة والحريات، وتلعب المؤسسات دور المساعد والمعين من أجل العمل لتحقيق العدالة، لذلك إختيار المؤسسات الجيدة وتحديد تصرفات ألأفراد والجماعات يعتبر أمراً ضرورياً لنوعية العدالة، هنا يتم النظر الى العدالة والديمقراطية برؤية كونية، وفلا تعتبر ملكاً لحضارة وثقافة بعينها، فرؤية (سن) للعدالة هي للجميع بدون تمييز.

ثانياً : رؤية سن لبعض القضايا المعلقة بالعدالة : لأمارتيا سن رؤية نظرية واسعة ومتعددة ألأبعاد حول العدالة، يمكن أن تشمل على الكثير من ألأبعاد والمجالات والقضايا المختلفة، على الرغم من أن هذه الموضوعات تبدوا مختلفة ظاهرياً، إلا أن لكل واحدة منها مكانتها الخاصة ضمن نظرية (سن)، هنا نقوم بعرض أهم هذه القضايا في عدة نقاط:

١- رؤيته للفقر والمجاعة : هذا موضوع مهم بالنسبة لـ(سن) لأن وجود الفقر احد علامات عدم وجود العدالة وإنتشار الإستبداد [٣٤]، فالتعابير المتداولة مثل (دخل الفرد، الخصوصية المادية والبيئية...) لن

تصبح مقايس حقيقية للفقر، فربما يكون دخل الفرد منخفضاً لكنه لا يقع تحت خط الفقر، إلا أنه قد يعاني من أمراض مزمنة وبحاجة الى العلاج المستمر، وهكذا لن يكون لهذا الشخص حياة مقبولة، لذلك قام (سم) بإستخدام وضع محوري حول البناء الفكري للفقر والرفاهية، وهو مفهوم الحقوق أو ألإستحقاق، وبالنسبة للمجتمع يرى ضرورة توجيه تركيزنا من تأمين الغذاء الى ألإستحقاق، ففي نهاية المطاف تقدم هذه الرؤية تفسير عملي لوجود الفقر داخل المجتمع، خاصة الرؤية التي تختزل الفقر المجتمعات في في ألإنتاج [٣٥]، ويؤمن (سن) بوجود علاقة مباشرة بين الديمقراطية والتنمية البشرية وإنخفاض حدة الفقرة، فمن دولة فقيرة مثل الهند وصولاً الى دولة غنية، يكون ألأمر راجعاً الى المجتمع نفسه، فقل الناس لن تؤدي الى تحقيق الرفاهية للطبقة الحاكمة، فالمشكلة ليس مشكلة تأمين الغذاء بل هي عدم وجود الحقوق أو ألإستحقاق، فإذا قمنا بتوسيع دائرة فهمنا أو إستيعابنا بشكل ينسجم مع حياة الإنسان بحيث يشعر الأفراد فيها بوجود الديمقراطية والتنمية، عندها نرى بأن الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية هي من المكونات الاساسية للتنمية، ولكن الموضوع أكبر من أن يكون متعلقاً بالفقر من الناحية الإقتصادية فقط، بل هو متعلق بالقدرات والعدالة أيضاً[٣٦].

٢- رؤيته للتنمية : تحتوي معظن مؤلفاته وكتاباته على هذا الموضوع، فإنتقاداته موجه لأولئك الذين يربطون هذا الامر بالتنمية، فهو يقول ألا ترتبط الحريات السياسية والاجتماعية والتعليم بالتنمية؟ ومن أجل ألإجابة على ذلك يحاول أن يثبت من خلال أعماله بأن هذه القضاية هي كلها من المكونات الاساسية للتنمية، ليس لإنها تلعب دورا مهماً في التنمية، بل لأن الحريات الاساسية على سبيل المثال هي المكون الاساسي التنمية، ذلك يجب علينا التأكيد خلق أرضية مناسبة ومواتية لتنمية قدرات وإمكانيات وإستحقاقات ألأفراد، من أجل إختيار الحياة أو النمط الذي نريده لحياتنا، من هنا فأن إستحقاقتنا ستكون مرتبطة بتوسيع إطار الحريات، ومن أهم هذه الحريات (الحريات الاقتصادية، الاجتماعية، الشفافية والأمن)، من هذا المنطلق يقوم (سن) بتقديم فكرة التنمية الى جانت الحرية، ويؤكد أيضاً على مسألة الوعي وتتحمل المؤسسات وألأفراد موضوع ألأهداف والقيم على عاتقها، فالمؤسسات وألأفراد تقوم بتطوير الاستحقاقات والقدرات [٣٧].

٣- رؤيته للسوق والحرية: يرى الذين يقومون بربط موضوع الحرية بالسوق، يؤمنون بأن السوق يمنح حرية ألإختيار للأفراد، في حين أن الحديث عن الحرية قد سبق الحديث عن فعالية ألإقتصاد، وبعد ذلك الحديث عن ألإجراءات المتبعة لتقييم السوق، ولكن (سن) يؤيد إعادة تقييم السوق وتحديد الأليات المتبعة في السوق من أجل الحرية ألأفراد، تعتمد الالية المتبعة الان على النظرية الاساسية للإقتصاد لتحقيق الرفاهية وفقاً لعدة شروط من الصعب توفيرها، فالمنافسة شديدة في السوق وستود فيها ظروف غير عادلة، من هنا فرضية (سن) هي عدم وجود عوامل خارجية في السوق، فعدم وجود ألإعتماد على الاخرين لن يضيف شيأً، لأم كل إضافة تؤدي الى تقليل حصة شخص أخر، العدالة في هذه الاسواق هي العدالة في المنافسة، ولن يحقق هذا أية قيمة إجتماعية، لذلك علينا وقبل كل شئ العمل من أجل توزيع الموارد بشكل صحيح، والعمل بشكل واعي من أجل تحقيق الاهداف الاجتماعية، فمن جهة علينا

أن ننتبه الى قضية الملكية، ومن جهة اخرى علينا ان ننتبه الى الحرية، فالحرية عند (سن) لها جانبان، الجانب الأول هو الإختيار الحر للفرص، والجانب الثاني هو عملية الحرية، وهي مسألة يجب أن تؤخذ بنظر ألإعتبار، الجانب الاول يعني أن يكون الفرد حراً في أختياراته، والجانب الثاني يعني أن تكون أدوات وأليات الاختيار بعيدة عن الظلم واللامساواة، من هنا فإن الحرية ستمنحنا الفرص المتساوية، كي نعمل من أجل تحقيق أهدافنا وتوظيف قدراتنا بشكل واقعي دون تدخل من قبل الاخرين للوصول الى أهدافنا[٣٨].

٤- رؤيته للديمقراطية: الذين يدعون بأن الديمقراطية مفهوم غربي وخاص بثقافة المجتمعات الغربية، وهي وسيلة لجعل الاخرين تابعين للغرب، ولن يكون هناك مجال لتقدير الخصوصية الثقافية في إطار الديمقراطية ويتم العمل بشكل حثيث من أجل فرض الديمقراطية على الاخرين، لذلك يعتقد (سن) بأن هؤلاء ينقسمون الى فئتين تحملان فرضيات غير واضحة ومخطئة في نفس الوقت، الفئة الاولى، فـ(سن) يؤمن بعالمية الديمقراطية والشرق ألأوسط والعالم العربي والاسلامي ليست بخارجة عنها، وقد أشار (سن) الى ضرورة الشعور بأهمية النقاش إثناء قرائتنا للعدالة، ويجب أن يوصلنا هذا الإدراك الى إيجاد علاقة بين فكرة العدالة والتعامل الديمقراطي، وتبعاً لذلك فإن أنسب تعريف للديمقراطية وفقاً للفكر السياسي المعاصر هو (الحكم من خلال المناقشة)، وقد أتسعت دائرة الديمقراطية بعد ذلك كونها ليست عبارة فقط عن الانتخابات العامة كما، بل هي ميراث تحقق في كل شئ ذو علاقة بالوضع العام. إذن الفكرة النهائية للديمقراطية هي الحديث والمناقشة بين المواطنين وتبادل أرائهم بحرية بشأن السياسة العامة.هذا النقاش عند المفكرين الاخرين على سبيل المثال (يورغن هابرماس)* هو أكثر إتساعاً، ولكن الحقوق والحريات تأتي بالمرتبة الاولى عند الاثنين [٣٩].

٥- رؤتيه أللامساواة تجاه النساء: (سن) من المدافعين عن حقوق المرأة ويقف ضد اللامساوات بين الرجل والمرأة وحرمان المرأة في المجتمعات التقليدية، ويرجع ذلك الى وحدة ثقافة حياة ألاسرة مع الاخرين الذين يسعون الى الاستفادة من هذه الظروف، من استغلال المرأة وتقديم أدنى مستويات الرعاية الصحية والغذاء لها[٤٠]. وعلى الرغم من إتهامه بتأييد للرجال دوماً، بسبب دعوته الى الحفاظ على النظام الاسري، إلا أنه لا يقلل من دور النساء في بناء السلام، ويطلب منهن القيام بدورهن ويطلب كذلك من الامم المتحدة أن تقوم بإسناد المزيد من ألأدوار لهن في عمليات بناء السلام [٤١].

٦- رؤتيه للهوية: يريد (سن) أن يقول لنا سبب إرتفاع نسبة العنف في العصر الحالي، هو التأكيد على هوية بعينها في خضم الهويات الكثيرة والمختلفة الاخرى والقيام بتهميش وإهمال هويات اخرى، عند تأسيس أو تدشين العلاقات مع الاخرين، فعلى سبيل المثال نحن لدينا الهوية الدينية والقومية والانسانية والعرقية والمهنية، ولكن إذا قمنا بالتأكيد على هوية معينة بحد ذاتها، فإننا نقوم بتهميش الهويات الاخرى ونثير العنف والمعاداة فيما بينها [٤٢].

ثالثاً : الإنتقادات الوجه لإراء أمارتيا سن : إنتقاد فكر أو رأي أي مفكر في عالم الفكر والنظريات السياسية، يعتبر من الامور البديهية، وهو دليل على حيوية هذه الفكرة، لأن ألأفكار الميتة هي الوحيدة التي لا تنتقد، والسبب ذلك راجع الى محدودية العقل الإنساني وقدرته على التفكير، والامور التي

بديهية بالنسبة لنا اليوم، قد تبدوا غداً غير صحيحة، ومن هذا المنطلق تم توجيه بعض الانتقادات الى أراء (أمارتيا سن)، ويمكن تلخيصها في عدة نقاط، ومن أهمها ما يلي [٤٣] :-

١- عدم تمكنه من تقديم نظرية مستقلة حول العدالة.

٢- الحديث عن بعض الامور تعتبر بعيدة عن مجال عمله، لذلك وقع في بعض الأخطاء.

٣- يتهم من قبل الحركات النسوية بتقديم المسوغات والحجج للذكورية.

٤- في موضوع الهوية، يؤكد على القدرات الشخصية ولذلك وقع تحت طائلة الإنتقادات النظرية الجماعاتية.

٥- اتنقده اللبراليين، فهم يرون أن نظريته تفرض القيود على الحريات الشخصية والفردية.

٦- أنتقد من قبل المؤيدين للإقتصاد الكلاسيكي والسوق الحر.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن رؤية (اماريتا سن) للعدالة هي شاملة تتسع لكثير من القضايا مثل (الفقر والمجاعة، الحرية والسوق، التنمية، الديمقراطية، الهوية واللامساواة تجاه المرأة)، لذلك تكون عرضة للإنتقاد والملاحظة، بشكل عام يعتبر رؤية أمارتيا سن للعدالة رؤية شاملة، فقد سعى من خلال نظريته للحد من ألإستبداد بطريقة عملية وتوسيع نطاق العدالة، ولأن العدالة تأخذ مديات واسعة، من الطبيعي أن توجيه هذه الانتقادات المختلفة.

الإستنتاجات : العدالة فضيلة عُليا وهي موضع العناية وألإهتمام في كثير من المجالات المختلفة، وهي بحاجة الى الكثير من الجهود لفهم معناها وماهيتها، وهي موضع الكثير من النقاشات وألاراء المتناقضة في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر، إستند (أمارتيا سن) الى فكرة القدرات الأساسية والخيار الإجتماعي مقابل مفكري العقد الإجتماعي، ولقد حاول من خلال نظريته الحد من الاستبداد بطريقة عملية وذلك على الرغم من ألإنتقادات التي وجهت اليه، ذلك ومن خلال هذا البحث الذي قمنا به، يمكننا أن نشير الى أهم ألإستنتاجات التي توصلنا إليها:

١- وجود نقاش حاد في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر، بين المفكرين والنظريات المختلفة التي تتناول موضوع العدالة، فلكل نظرية من النظريات (المنفعية، الجماعاتية، اللبرالية، المساواتية) رؤيتها المختلفة بشأن العدالة.

٢- جميع النظريات الفكر السياسي المعاصر تهتم بالعدالة، وهي تتنافس فيما بينها من أجل صياغة أفضل المعاني والتعابير وطرق التفكير للعدالة، وهي تسعى من أجل تثبيت ألأسس المبنية على الفرد والمؤسسات.

٣- تختلف أراء أمارتيا سن عن أراء المفكرين الاخرين، فهو يقوم بتحويل التفكير في العدالة من المستوى النظري الى مراحل اخرى للتفكير، وهو التفكير الواقعي حول العدالة كونه يتناسب مع القدرات والتنمية البشرية والمبادئ ألإقتصادية.

٤- بنى أمارتيا سن نظريته بشأن العدالة على فكرة القدرات والخيار الاجتماعي، وقد سعى الى الحد من الإستبداد بطريقة عملية وتوسيع إطار فكرة العدالة.

٥- على الرغم من مشاركته البارزة في تنمية مفهوم العدالة وسعيه للحد من ألإستبداد، إلا أنه لا يسلم من الإنتقادات وأوجه التقصير، وقد وجه اليه العديد من ألإنتقادات بهذا الصدد.

٦- مستقبل مفهوم العدالة كأي موضوع فكري ، لن يتوقف عن التطور، وتبقى قضية العدالة كمشكلة قائمة، لأن الظلم وألإستبداد مايزلان قائمان ويبقى حب الانسان للسلطة على حاله.

قائمة المصادر:

أولاً : المصادر العربية:

آ- القواميس:

١. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بالالفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، المجلد٢، مكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٢.

٢. فيروز ابادي، محي الدين بن يعقوب ، القاموس المحيط، دار الحديث للطبع والنش والنوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣. لالاند، أندرية، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط٢، بيروت، سنة ٢٠٠١.

ب- الكتب:

١. أحمد ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية،شريكة مطبوعات، لبنان، بدون سنة طباعة.

٢. أحمد واعظي، نظريات العدالة، دراسة ونقد، ت: حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكري الإسلامي، بيروت، ٢٠١٧.

٣. أمارتيا صن، العقلانية والحرية، ت: شهرت العالم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧.

٤. أمارتيا صن، الهوية والعنف: ت: سحر توفيق، عالم المعريفة، الكويت، ٢٠٠٨.

٥. أمارتيا صن، فكرة العدالة، ت: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٤.

٦. أندرو هيوود، النظرية السياسية، مقدمة، ترجمة: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٣.

٧. بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية ناشرون، الجزائر، ٢٠٠٩.

٨. تحسين حمه غريب، العدالة ونظرياتها: مع نظرة خاصة لنظرية آماتيا سن في العدالة، جامعة تنمية البشرية، السليمانية، ٢٠١٦.

٩. دايفد ميللر وريتشارد داجر، المنفعة ومابعدها، في(مجموعة باحثين، الفكر السياسي في القرن العشرين)، تحرير تيرنس بول وريتشارد بيللامي، ت: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠. مجموعة مؤلفين، مفاهيم الليبرتارية وروادها، الفردية والمجتمع المدني، الكتاب الثاني، تحرير ديفد بوز، ت: صلاح عبد الحق، رياض الريس للنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

١١. محمود عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاص: بحث في نموذج راولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٤.
١٢. مراد دياني، حرية، حرية-مساواة-اندماج الاجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.
١٣. موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط٢، ٢٠١١.

ج- رسائل الماجستير:

١. زانا محمود مصطفى، بناء الدولة في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر(دراسة مقارنة بين مواطنة والتعددية الثقافية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية ،٢٠١٨.
٢. شهاب أحمد عبدالله، مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة- دراسة في الاتجاهات المساواتية والليبرتارية والجماعاتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١٦.

د- المجلات:

١. عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد، مجلد الأول، دار الشرق، القاهرة ،١٩٩٩.
٢. احسان عبد الهادي، مفهوم العدالة في نظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الاتجاه الليبرتاري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧/العدد ٢٦، ٢٠١٨.

ه- المصادر الالكترونية:

١. محمد فيصل يغان، مفهوم العدالة، متاح على الرابط الاتي:
https://bit.ly/3gyasw9.

ثانياً/ المصادر الكوردية:

آ- الكتب:

١. ئەمارتیا سن، ئاشتی وئۆمۆگەی دیموکراسی: و: سەلام عەبد الرحمان مستەفا، کتێبخانەی فێربوون، هەولێر،٢٠١٨.
٢. د.مهدی محفوز، ڕێبازەکانی هزری سیاسی لەسەردەمی مۆدێرنەدا،و:شوان ئەحمەد، چاپخانەی کارۆ،سلێمانی،٢٠١٣.
٣. کامل وزنه، ئادەم سمس خوێندنەوەیەکی ئابووی بازاڕ،و:فەیسەڵ عەلی، دەزگای ڕۆشنبیری جەمال عیرفان،سلێمانی، ٢٠٢٠.
٤. ناودار زیاد، کاریگەرییە سیاسییەکانی پانتایی گشتی لەڕوانگەی ئۆرگن هابرماسەوە، چاپخانەی ڕەهەند، سلێمانی، ٢٠٢٠.

ب- المجلات:

١. ئازاد مودەریس، وە: سەلام سەعید ئەمین، پوختەیەك لەبارەی ئامارتیاسنەوە: هەژان، ژمارە٢٦،سلێمانی، ٢٠١٤.

٢. سەلمان نادر، چەمکی عەدالەت وتیۆرەکانی عەدالەت: هەژان، ژمارە٢٦، ٢٠١٤.

ثالثا/ المصادر الإنكليزية:

1. Publisher: OUP Oxford: Author: As Horn By, 18 Mar 2010, UK, ISBNLO, Amazon. CO. UK.
2. Iain Mclean and Alistair McMillan, Oxford Dictionary of Philosophy, New York, 1966,
3. Will Kenton, who is Kenneth Arrow, Investopedia, Available at the following link: https://bit.ly/3xgOfJB

الهوامش

١- لالاند، أندرية، موسوعة لالاند الفلسفية، ت: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط٢، بيروت، سنة ٢٠٠١، ص ٧١٧.

٢ - الفيروز ابادي، محي الدين بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الحديث للطبع والنش والنوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٠٦١.

٣ - احسان عبد الهادي، مفهوم العدالة في نظرية الليبرالية المعاصرة، دراسة في الاتجاه الليبرتاري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧/العدد (٢٦)، ٢٠١٨ ص٢٢٦.

٤ - Publisher: OUP Oxford: Author: As Horn By, 18 Mar 2010, UK, ISBNLO, Amazon. CO. UK, P643.

٥ - Iain Mclean and Alistair McMillan, Oxford Dictionary of Philosophy, New York, 1966, pp286.

٦- أحمد ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، شريكة مطبوعات، لبنان، بدون سنة طباعة، ص١٧٥.

*- طوماس هوبز: فيلسوف بريطاني مولود سنة ١٥٨٨ ميلادية في مدينة ويلز، أنهى دراسته الجامعية في الادب الكلاسيكي من جامعة أوكسفورد، سنة ١٦٤٠ وبسبب ألإضطرابات السياسية في انجلترا إضطر الذهاب الى فرنسا، وفي سنة ١٦٥١ ألَف هوبر اشهر كتاب له (Leviathan) والذي يحتوي على دراسة سياسية ويذكر بأن الناس وبطبيعتهم يميلون الى الشر ويجب أن يتم الوثوق بهم في الادارة، لذلك كان يؤمن بوجوب بسلطة مطلقة من خلال جمي السلطات كلها في يد الملك أوالحاكم وهذا أفضل طريقة للحكم. في عام ١٦٧٩ أصاب هوبز بمرض خطير مما يؤدي به الى الوفاة سنة ١٦٧٩.. انظر (د. مهدي محفوظ. إتجاهات الفكر السياسي في عصر الحداثة)، الترجمة : شوان أحمد، مطبعة كارو، السليمانية، ٢٠١٣، ص١٠١-١٠٣.

٧ - سەلمان نادر، چەمکی عەدالەت وتیۆرەکانی عەدالەت، هەژان، ژمارە٢٦، ٢٠١٤، لا١٩٥-١٩٦.

٨- عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد، مجلد الأول، دار الشرق، القاهرة،١٩٩٩، ص ٥٤.

٩ - محمد فيصل يغان، مفهوم العدالة، متاح على الرابط الاتي: https://bit.ly/3gyasw9.

١٠ - أحمد واعظي، نظريات العدالة، دراسة ونقد، ت: حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكري الإسلامي، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٦-٤٩.

١١- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بالالفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، المجلد٢، مكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٢.

١٢ - أندروهيوود،النظرية السياسية، مقدمة، ت: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص٢٩٥-٢٩٦.

*-العدالة الاجرائية: طريقة لتنفيذ القرارات ونتائجها التي تتحقق تجاه جوهر القرارات ذاتها، على سبيل المثال يعتقد البعض العدالة القانونية لا تهتم كثيراً بنتائج القانون وقرارا المحكمة وقرارات هيئة المحلفين والعقوبات...الخ بقد ما تهتم بكيفية الوصول الى هذه النتائج، وبهذا المعنى فإن العدالة إجراءات شكلية وإجرائية. وهذا ما من يجعل النتيجة أن تكون عادلة، لذلك توجد المساواة الشكلية في العدالة الاجرائية، يجب تطبيق القانون بشكل متساوي من الناحية الشكلية على الجميع دون تمييز بين الافراد على أساس الجنس والعرق والدين والاختلافات الاجتماعية ...انظر (أنردوهيد ، المرجع نفسه ،ص ٣٠٠ – ٣٠٤)

**- العدالة الموضوعية: فكرة العدالة الموضوعية هي فكرة معيارية وذاتية كأي فكرة اخرى، ولكن من الناحية الجوهرية تحتوي على أراء مختلفة، لأن فهم المفهوم يختلف من شخص لاخر، من جماعة الى أخرى ومن مجتمع الى اخر ومن وقت الى اخر، وبهذا المعنى فإن مفهوم العدالة هومفهوم نسبي ولا يمكن تطبيقه بنفس المعنى والاطار على جميع أفراد المجتمع ...انظر (أندروهيود، المرجع نفسه، ص ٣٠٠ – ٣٠٤)

[١٣]- أندروهيوود، المرجع سبق ذكره، ص٢٩٦.

[١٤]- بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية ناشرون، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣٩-٤٣.

[١٥] - موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديثوالمعاصر، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط٢، ٢٠١١، ص ١٧١-١٧٢.

[١٦]- شهاب أحمد عبدالله، مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة- دراسة في الاتجاهات المساواتية والليبرتارية والجماعاتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١٦، ص ٢٠.

[١٧] احسان عبد الهادي، المرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

[١٨] - مجموعة مؤلفين، مفاهيم الليبرتارية وروادها، الفردية والمجتمع المدني، الكتاب الثاني، تحرير ديفد بوز، ت: صلاح عبد الحق، رياض الريس للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩.

*- جون راولز هو أحد المفكرين السياسيين الذي كان له تأثيراً كبيراً في قرن العشرين، طرأ تغير على أفكار وارائه بشأن العدالة والمساواة نتيجة التعمق والغوص في أفكاره، من أشهر مؤلفاته كتاب (نظرية في العدالة) وهو الكتاب ألأكثر مبيعاً، فهو يسعى من خلال هذا الكتاب الربط بين العدالة والحرية، ويعتبر هذا المرحلة ألاولى من من حياته الفكرية وصولاً الى عهد دروس (جون ديوي) التي أستمرت حتى الثمانيات، إتجه فيما بعد من مفهوم العدالة العامة الى المفهوم السياسي للعدالة وذلك في كتابه بعنوان (العدالة كألإنصاف)...انظر(زانا محمود مصطفى، بناء الدولة في الفكر السياسي اللبرالي المعاصر(دراسة مقارنة بين مواطنة والتعددية الثقافية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية ،٢٠١٨،ص ٥٤) .

[١٩]- احسان عبد الهادي، المرجع سبق ذكره ص٢٣٧.

[٢٠]- أحمد واعظي، المرجع سبق ذكره، ص٣٢٩-٣٣٠.

[٢١]- شهاب أحمد عبدالله، المرجع سبق ذكره، ص٢٤.

*- أمارتيا سن : هوفيلسوف وإقتصادي هندي ولد في الهند سنة (١٩٣٣)، كان أستاذاً في جامعة هارفارد وحصل على جائزة نوبل في ألإقتصاد لقاء مشاركته في قيمة الدولة المزدهرة وفكرة الخيار الاجتماعي وألإهتمام بموضوع الفقر، وله العديد من المؤلفات والكتب في مجال الفلسفة الإقتصادية ومن أهم نتاجاته كتاب بعنوان (فكرة العدالة) ...انظر (ئازاد موده‌ريس، و: سه‌لام سه‌عيد ئه‌مين، پوخته‌يه‌ك له‌باره‌ى ئامارتياسنه‌وه: هه‌ژان، ژماره٢٦، ٢٠١٤، لا٢٣٢-٢٣٦).

[٢٢]- أمارتيا صن، فكرة العدالة، ت: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٤، ص٤٢٥.

[٢٣] - تحسين حمه غريب، العدالة ونظرياتها: مع نظرة خاصة لنظرية آماتيا سن في العدالة، جامعة تنمية البشرية، ٢٠١٦، ص١٨٩-١٩٠.

[٢٤] - مراد دياني، حرية، حرية-مساواة-اندماج الاجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٠١-١٠٢.

[٢٥]- محمود عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاص: بحث في نموذج راولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٤، ص٣١٨.

*- ولد (أدم سمث) سنة ١٧٢٣ في أسكتلندا، أكمل دراسته الجامعية في جامعة غلاسكو، وقضى معظم حياته في جامعة أدنبرة في غلاسكوكأستاذ، كان خبيراً في ألإقتصاد ومعظم أفكاره هي وليدة النظام ألإقتصادي الحديث، تتمحور افكاره حول السوق والسوق الحر وتسمى هذه ألأفكار (بالنظرية ألليبرالية) وهي جزء من (اللبرالية)، نشر في عام ١٧٧٦ كتاباً بعنوان (ثروة الشعوب) يتحدث فيه عن المنافسة والتطور ألإقتصادي وقدم تحليلات ذكية بهذا الشأن، يعتبر (أدم سمث) بأب علم ألإقتصاد وعلماء الإقتصاد، وقد يفكر في السبب الذي يدفع الناس الى إعتبار بعض الامور بأشياء حسنة وامور اخرى بأشياء سيئة، ومن أجل ذلك قام بتأليف كتاب بعنوان (نظرية المشاعر ألأخلاقية)، فقد كان يعتقد بأن التعاطف أهم من ألأخلاق، توفي (أدم سمث) في عمر ٦٧ سنة ١٧٩٠ في أسكتلندا، انظر (كامل وزنة ، ادم سمث ، قراءة لإقتصاد السوق ، فيصل علي ، مؤسسة جمال عرفان الثقافية، السليمانية ، ٢٠٢٢، ص ١٩ – ٢٥.

*كينس ارو(١٩٢١ – ٢٠١٧) عالم الرياضيات والإقتصاد ألأمريكي، حاصل على شهادة الماجستير في الرياضيات من جامعة كولومبيا وشهادة الدكتورا في علم ألإقتصاد من جامعة شيكاغو، وكان أستاذا جامعياً وعمل في مؤسسة راند ألأمريكية، وهوصاحب نظرية ألإستحالة: وفقاً لهذه النظرية يجب تقوم الديمقراطية بالاستماع لصوت الجماهير كي تتجنب الديكتاتورية وألإستبداد، لذلك يجب العمل وفق الخيارات الاجتماعية، وعام (١٩٥٠) قدم فكرة الخيارات الاجتماعية بهذا الشكل المعاصر والحديث، وقام بصياغة الخيارات الاجتماعية بشكل هيكلي، من خلال تعابير واضحة تستحق الدراسة، فقد اعتبر القرارات الاجتماعية شرطاً أساسياً من أجل الموضوعية، وهويؤمن بإمكانية تحقيق التسلسل الإجتماعي المناسب وخيار التنفيذ الاجتماعي، لذلك كان هوبنفسه سبباً لولادة نظرية الخيار ألإجتماعي

الحديث مقابل إتجاه العقد الاجتماعي... انظر : (أمارتيا صن، العقلانية والحرية، ت: شهرت العالم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٧٨) و Will Kenton, who is Kenneth Arrow, Investopedia, Available at the following link:
https://bit.ly/3xgOfJB

٢٦ -أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص٤٠-٤٣, و١٥٢-١٥٤.
٢٧- أمارتيا صن، العقلانية والحرية، المرجع سبق ذكره، ص١٥-١٨.
٢٨- أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص١٧٣-١٧٨.
٢٩- أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص٢٠٢-٢٠٥.
٣٠- دايفد ميللر وريتشارد داجر، المنفعة ومابعدها، في(مجموعة باحثين، الفكر السياسي في القرن العشرين)، تحرير تيرنس بول وريتشارد بيللامي، ت: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩٦-١٩٧.
*- وفقاً لهذه القصة، هناك ثلاثة أطفال، أول إسمه بوب وهوطفل فقير، والثاني إسمه كارلا حيث قام بصنع الة الناي خلال ثلاثة اسابيع، والثالث إسمه (اَن) وهي الوحيدة التي تجيد العزف على الالة، الحل العادل للصراع القائم بينهم يتغير طبقاً لنظريات العدالة المختلفة، يرى أصحاب نظرية المساواتية بأن الطفل ألأول هومن يستحق الالة كونه فقيراً ولا يمتلك أية لعبة يلعب بها، ولكن أصحاب نظرية اللبرالية يعتقدون أن الالة يجب أن تكون من نصيب الطفل الثاني لأنه هومن قام بصنع الة الناي، إلا أن مناصري نظرية المنفعية يرون أن الالة يجب أن تكون من نصيب الطفل الثالث لأنه هوالوحيد الذي يجيد العزف على الالة... انظر:(أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره،ص٤٩-٥١)
٣١ -أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص٤٩-٥١.
٣٢- المرجع نفسه، ص١١-١٥.
٣٣ -أمارتيا صن، العقلانية والحرية، المرجع سبق ذكره،ص ١٣.
٣٤ - ئەمارتيا سن، ئاشتى وكۆمەڵگەى ديموكراسى: و: سەلام عەبد الرحمان مستەفا، كتێبخانەى فێربوون، هەولێر،٢٠١٨، لا١١٥-١١٦.
٣٥- أمارتيا صن، العقلانية والحرية، المرجع سبق ذكره، ص١٨-٢٠.
٣٦- أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص٤٨٧-٤٩٠.
٣٧- ئازاد موده‌ريس، المصدر السابق، ص٢٤٣-٢٤٤
٣٨- أمارتيا صن، العقلانية والحرية، المرجع سبق ذكره، ص٣٥-٣٦.
*- ولِدَ يورغن هابرماس في سنة (١٩٢٩) بمدينة (دوسلدروف) الالمانية، أي ولد أثنار تولي الحزب النازي الحكم في المانيا، حصل في عام (١٩٥٤) على شهادة الدكتورا من خلال تقديمه إطروحته حول الفلبسوف الالماني (فريدريك شيلينغ). درس هابرماس الفلسفة في مدينة هايدلبيرغ بين عامي (١٩٦١ - ١٩٦٤)، وكان محاضراً لمادة الفلسفة وعلم الاجتماعي في فرانكفورت، وقد تولى رئاسة قسم الدراسات السوسيولوجية في (معهد ماكس بلانك) خلال (١٩٧١-١٩٨١)، ينتمي هابرماس الى الجيل الثاني من لمدرسة فرانكفورت، وقد كان محاضرا في جامعة فرانكفورت، لقد كان هابرماس فيلسوفا وعالم إجتماع في آن واحد، لأنه كان يسعى لحل القضايا الفكرية السياسية والاجتماعية، أكسبته كتاباته شهرة كبيرة في الدول العربية وألأوربية ... انظر(ناودار زياد، كاريگەرييه سياسييەكانى پانتايى گشتى لەڕوانگەى يۆرگن هابرماسەوە، چاپخانەى رەهەند، سلێمانى، ٢٠٢٠، ل٧١-٧٢)
٣٩- أمارتيا صن، فكرة العدالة، المرجع سبق ذكره، ص٤٥٤-٤٥٨.
٤٠- أمارتيا صن، العقلانية والحرية، المرجع سبق ذكره،ص٢٠.
٤١ ئەمارتيا سن، ئاشتى وكۆمەڵگەى ديموكراسى، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٥
٤٢ - أمارتيا صن، الهوية والعنف: ت: سحر توفيق، عالم المعريفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص١٧-١٩.
٤٣ - ئازاد موده‌ريس، المصدر السابق، لا٢٥٥-٢٦٢.